الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: مدرستان في بناء الدولة الفلسطينية

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1999). *الإفتتاحية: مدرستان في بناء الدولة الفلسطينية*. رواق عربي، 4 (1)، 6-15.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

عادت مسألة الإعلان عن الدولة الفلسطينية في الرابع من مايو العام المقبل لتحتل بؤرة الصراع السياسي والدبلوماسي بين نتنياهو وعرفات.

وقد نتفهم دوافع الرئيس عرفات في توظيف هذا الوعد وهذا التهديد لأغراض الصراع، ولمضاعفة الضغط على اليمين الإسرائيلي المراوغ. ولكننا في الحقيقة لا نفهم لماذا يدفع عرفات بهذه المسألة إلى قلب أجندة السياسة الدولية حول القضية الفلسطينية من المنظور الاستراتيجي.

مدرستان في بناء الدولة الفلسطينية

فانشغال العرب والعالم، والشعب الفلسطيني نفسه بقضية إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة قد يدفع إلى الظل القضية الأهم بكثير وهى قضية استعادة الأرض المحتلة في يونيو ١٩٦٧. والقضيتان بالطبع مرتبطتان ارتباطا عضويا بالنسبة لمصير الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية. غير أن الدفع بمسألة الدولة إلى قلب أجندة الدبلوماسية الدولية والإقليمية قبل ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة يحدث أولوية مقلوبة،وقد تكون في الحقيقة ضارة بمصير القضية كلها، لأسباب كثيرة.

أول هذه الأسباب أن الدولة ستعلن على جزء صغير من الأرض المحتلة، وليس كامل الأرض في وقت لا تزال فيه إسرائيل رافضة لهذا الإعلان. ويترتب على ذلك شغل الدبلوماسية الدولية والرأي العام العالمي بالصراع حول الدولة، وليس حول استعادة الأرض المحتلة.

وثانيا تعلن هذه الدولة وهى محاصرة تماما من جميع الجهات بإسرائيل، هذا فوق إن إسرائيل تملك جميع الشروط المادية والمباشرة لحياة وموت هذه الدولة، ومعنى ذلك أن هذه الدولة تعلن وهى تحت رحمة إسرائيل.

وثالثا تملك إسرائيل أكثر من سيناريو واحد للتعامل مع إعلان الدولة وإجهاض هذا الإعلان في الواقع العملي وفي أتون الصراع السياسي.

والأرجح هو أن إسرائيل لن تقتحم الأراضي الخاضعة لسلطة هذه الدولة الفعلية، وإنما قد تجعل حدود هذه السلطة هى الحدود الفعلية وربما القانونية للدولة، سواءاً بإعلان ضم بقية الأراضي أو بتشديد التواجد العسكري الإسرائيلي على هذه الحدود.

وارتباطا مع ذلك كله، فإن إعلان الدولة الفلسطينية قبل الوصول إلى استعادة الأرض المحتلة يخلق تفجيرا سياسيا لمسار أوسلو. ولا يهمنا هنا هذا المسار بذاته، لأنه يفتقر للتوافق القومي الفلسطيني والعربي. ولكن ما يهمنا هو امتلاك نخبة الحكم الفلسطينية لتصور استراتيجي حول المرحلة التالية في تشديد النضال ضد إسرائيل. وكأن الدولة سوف تعلن في حقيقة الأمر في سياق تفجير مسار أوسلو دون امتلاك امتلاك تصور عن مسار بديل، سواءا كان كفاحيا أو تفاوضيا.

ويبدو أنه سيكون من المحتم أن يبلور الفلسطينيون مفهوما استراتيجيا لدولتهم المستقلة قبل –أو حتى بغض النظر عن– التفاوض مع إسرائيل حولها، وحول قضايا الوضع النهائي.

والواقع أن ذلك لم يحدث حتى الآن. إذ اكتفى الفلسطينيون بالحديث عن دولة مستقلة بصورة شديدة العمومية والغموض، وعلى مستوى واحد ووحيد وهو المستوى القانوني الدولي.

وبصورة شديدة الإيجاز، يرى الفلسطينيون جميعا أن إعلان دولة فلسطينية مستقلة هى تتويج لنضالهم الوطني الطويل، وتعبير عن الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ويضيف البعض أن العناصر والأركان الأساسية للدولة قد صارت بيدهم فعلا. فلديهم جزء من أرض فلسطين التي تم تحريرها. كما أن لديهم حكومة ويسهل الحصول على أقصى قدر من الاعتراف الدولي. ولا يبقى غير إعلان هذه الدولة في حدود معينة، وستكون بالطبع هى الضفة والقطاع المحتلين منذ يونيو ١٩٦٧، وعاصمة بعينها هى القدس الشرقية.

غير أن هذا المفهوم للدولة لا يفي مطلقا بالغرض. كما أنه لا يمثل بذاته أكثر من تجريد قانوني متعال عن واقع الحركة الوطنية الفلسطينية، ومستقبلها المنشود. والأخطر أنه يبدو مجرد وعاء شكلي مطروح على أرضية، تجريبي سياسي قد يتم حشوه بأي مضمون كيفما اتفق، وكيفما تحدده المعطيات المباشرة للوضع الفلسطيني المحاصر والمأزوم.

وقد لا يطلب أحد من الفلسطينيين أن يقدموا رؤية محددة لدولتهم، ولكن سيكون من الممكن دائما استشفاف طبيعة ومضمون هذه الدولة من الممارسة الفعلية، وهو أمر لا يطمئن، من حيث أن هذا المضمون قد لا يختلف كثيرا عما يمكن استشفافه من نسيج العلاقات الذي تكون تاريخيا حول منظمة التحرير، وحول رئيسها كشخص له أسلوب محدد في القيادة وفي صنع القرار وتعبئة الولاء ووضع معايير الأداء والانتماء.

وربما نضطر هنا إلى العدول بإيجاز شديد إلى المناظرات الكبرى في النظرية السياسية للدولة أو حول الدولة فثمة تيار عريض يرى أن الدولة هى تعبير مادي عن فحوى أو رسالة تطورت ونضجت في اتون الثقافة واحتضنها

سيكون من المحتم أن يبلور الفلسطينيون مفهوما استراتيجيا لدولتهم المستقلة قبل –أو حتى بغض النظر عن– التفاوض مع إسرائيل حولها، وحول قضايا الوضع النهائي

المجتمع السياسي فيما يشبه العقد أو التوافق العام، وثمة تيار عريض مقابل يرى أن الدولة واقعة مادية سابقة على المجتمع السياسي ومنشئة له وأنها تستجيب لضرورات وجودها أولا، بما في ذلك ضمان الهيمنة على المجتمع وهو ما يحتم القيام بدور عامل التماسك فيه، أيضا.

إن رفض التيار الأخير للفكرة الرومانسية القائلة بحتمية أن يكون للدولة رسالة سياسية أو أخلاقية، ووصفه لهذه الفكرة بأنها مجرد ادعاء أيديولوجي يتناقض مع اعترافه بحتمية قيام الدولة بدور عامل التماسك في المجتمع السياسي، وهو ما يجعل للفكرة الرسالية دورا في قيام الدولة وتعيين طبيعتها. وقد تكون الدولة منشئة للمجتمع السياسي، ولكنها لا تفعل ذلك بفضل قوتها المادية أو لمجرد تمكنها من إصدار وفرض القوانين والمعايير، وإنما بواسطة شكل الوسائط الثقافية والأخلاقية التي تجعل من الممكن لجماعة ما من الناس أو شعب القدرة على أن يروا الدولة تعبيرا عنهم، أي دولتهم الخاصة. والدولة الحديثة بالذات مضطرة لأن تؤسس هيمنتها على المجتمع انطلاقا من هذه الوظيفة وذلك بسبب حدة التوتر على خطوط التماس بين الثقافات والأيديولوجيات، وكذلك عوامل الشد والجذب بين المكانات والوضعيات الاجتماعية-الثقافية والاستحقاقات المتضمنة في مجرد التواجد في ظل سيادات متجاورة وأحيانا متقاطعة او متصادمة.

ماذا تعني هذه المناظرة بالنسبة لوضعية المشكلة لدى الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في بؤرة الشد والجذب بين كل هذه العوامل؟ إنها تعني باختصار أن ثمة مدرستين حول عملية بناء الدولة الفلسطينية.

المدرسة الأولى تطرح شعار الدولة الفلسطينية كمجرد تعبير عن هوية كليانية هى الهوية القومية وتتويج لها بالتمايز عن مصدر القهر الاستعماري الواقع عليها، وذلك بمجرد الاستجابة للضرورات الكامنة في فكرة الدولة المادية ذاتها، أي تحديدا بناء دولابها القهري قبل أي شئ آخر.

أما المدرسة الثانية فتطرح شعار الدولة الفلسطينية كتقنين لإطار مجتمع سياسي اكتسب خبراته الفردية وطور عقائده الثقافية والسياسية في سياق نضاله التحريري الطويل وكاستجابة لحاجته لتطبيق حزمة التوجهات التي يراها ضرورية لتفتح ابداعاته بحرية. ومن هذا المنظور، فإن الرسالة الثقافية والأخلاقية التي يعنيها المجتمع السياسي الفلسطيني لنفسه تصير هى مضمون الدولة التي يريدها لنفسه، أو الوكالة التي يمارس عبرها حريته في النضال من أجل الوفاء بهذه الرسالة وما تمليه من ضرورات.

والواقع أن القيادة الفلسطينية التي لم تملك للأسف سوى رؤية براجماتية سوقية للدولة وعملية بنائها قد أخذت في تطبيق المفهوم أو المدرسة الاولى بعد توقيع اتفاق أوسلو. وقد أملت هذه المدرسة وضع الأولوية المطلقة لعملية بناء دولاب الدولة القمعي أو البوليسي، وذلك على اعتبار أن امتلاك السيطرة الفعلية

المدرسة الأولى تطرح شعار الدولة لفلسطينية كمجرد تعبير عن هوية كليانية هى الهوية القومية وتتويج لها بالتمايز عن مصدر القهر لاستعماري الواقع عليها

على الأرض وعلى المجتمع هو ما يرسم الحدود بينها وبين سلطة الاحتـــلال. وإذا شئنا أن نمد هذا المفهوم على استقامته لوجدنا الدولة الفلسطينية كتعبير فـي أفضل الأحوال عن الحاجة الكلية لتحرير الشعب الفلسطيني من سلطة الاحتـلال الإسرائيلي، وليس لتحرره بشكل عام. ولم يأخذ الأمر وقتا طويلا حتى صـارت هناك فحوى مزعومة لدولة يجسدها الادعاء بأن القهر الواقـع علـى الشـعب الفلسطيني من "دولته" هو ثمن ضروري للوصول إلى تحرره من القهر الواقـع على نفس هذا الشعب من دولة الاحتلال الصهيوني.

والأسوأ من هذا هو أن هذه المدرسة في بناء الدولة قد تجاهلت كلية حقيقـة أن "الصفقة السياسية" التي أنشأت جهاز الدولة تشتمل على قاعدة ذهبية، هى أن تقوم هذه الدولة بتأمين دولة الاحتلال. فإذا بالشعب الفلسطيني يقع بين المطرقـة والسندان: أي بين قهر دولة الاحتلال وقهر "دولته" الخاصة معا. ولـم تتحقـق نبوءة المدرسة الأولى التي كان من شأنها أن تطمئن قليلا المجتمـع السياسـي الفلسطيني، وهو النبوءة التي روجت للاعتقاد بأن القهر الداخلي هو ضـرورة لتصفية القهر الخارجي أو بديل له، وهو ما قد يعني أنه سيزول مع زوال هـذا الأخير.

ولنذهب مباشرة إلى عمق المسألة. ذلك أنه لا يمكن ببساطة إدانة المدرسـة الأولى في الظروف الخاصة المحيطة بالوضع الفلسطيني والتي تلقى بظلالـها القاتمة والكثيفة عليه وذلك بمجرد القول بأنها تكتفي بإنشاء دولة تابعة، أو دولـة عميلة. وذلك أننا أمام اختيار أو استراتيجية سياسية يتبناها اتجـاه أو اتجاهـات "وطنية" وليست بأي معنى جاد للكلمة. فحقيقة الأمر هى بكل بساطة كما يلـي، من المستحيل أن تنشأ دولة فلسطينية- ولو على جزء فقط من الأرض المحتلـة في الظروف القائمة الآن بما تشتمل عليه مـن اختـلال اسـتراتيجي وبتبعيـة اقتصادية كاملة وشاملة وانكشاف شبه تام أمام دولـة الاحتـلال (حتـى بعـد انسحاب قواتها) إلا إذا قامت بوظيفة رجل الأمن لهذه الأخيرة: أي لإسرائيل.

والسؤال هو هل يتم دفع ذلك الثمن لقيام دولة فلسطينية، في الأفق الزمنـي المنظور، إذا كان ذلك هو الاختيار المتاح على ضوء موازين القوى الشـاملة. إن لدى القيادة الفلسطينية الراهنة، أو فلنقل المدرسة الفلسطينية السياسية التـي تنطلق منها هذه القيادة إجابة جاهزة، وهى نعم. ولكن ذلـك لا يعنـي أن هـذا الاختيار يمثل خيانة للأماني الوطنية للشعب الفلسطيني. والدليل على ذلك هـو أن القيادة الفلسطينية الراهنة تبدو على استعداد لاتخاذ هـذا الاختيـار كفعـل "نضالي"، بمعنى إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد فـي تحـد صريـح لإسرائيل، بل وتبدو راغبة في المضي في إعلان الدولة حتى لـو أدى الأمـر إلى صدام عسكري مع إسرائيل، في حالة قيام إسرائيل بإعادة غـزو الحكـم الذاتي: أي قلب نظام إقليم الدولة المستقلة.

أما المدرسة الثانية فتطرح شعار الدولة الفلسطينية كتقنين لإطار مجتمع سياسي إكتسب خبراته الفردية وطور عقائده الثقافية والسياسية في سياق نضاله التحريري الطويل

هل يبدو ذلك تناقضا أو التباسا لا يمكن رفعه؟ ثمة بالطبع مجال واسع للغموض والمناورة. غير أنه ليس ثمة تناقض منطقي بالقياس على منطلقات مدرسة بناء الدولة التي تطبقها القيادة الفلسطينية. فإذا كان النضال يرمي إلى مجرد ترسيم الحدود بين مجالات الممارسة قوة أو سلطان مطلق، فإن المسألة قد تذهب إلى حد المغامرة. فالعقل السياسي القائم على القوة والسلطان بحد ذاتها وحتى لو بررا من منطلقات الوطنية قد ينقلب إلى عقل المغامر اليائس دون أن يستبعد إمكانية الخضوع أو الإذعان لقوة أكبر من حيث المبدأ.

والواقع أن إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد من منطلقات هذه المدرسة بجانب الحسابات العقلانية السليمة، ويمكن فهمه فقط كمغامرة أو مناورة كتعمد التصعيد المفاجئ للصراع إما بهدف الضغط المباشر على الخصم أو الوصول بالموقف إلى ذروة الانفجار بما يضطر القوى الكبرى للتدخل بهدف منع إسرائيل من ارتكاب مجزرة بشرية. غير أن هذا التقدير يقوم على تصور أن ثمة رد فعل واحد ممكن أمام إسرائيل، وهو إعادة الغزو. والحقيقة أن إسرائيل قد لا تفعل ذلك. بل ولا يرجح أن تأخذ بهذا الاختيار. إذ يكفيها تماما إحكام الحصار وإغلاق منطقة الحكم الذاتي. وهو ما يؤدي إلى خنق وتجويع الشعب الفلسطيني في هذه المنطقة، وهو ما قد يتحمله "المجتمع الدولي" وتحديدا القوى الكبرى فترة ليست هينة حتى تتآكل إرادة القيادة الفلسطينية.

وتتجاوز المسألة برمتها مجرد حسابات خاطئة ومغامرة، لأن جوهرها يقوم على فهم سوقي، بل وقهري لعملية بناء الدولة. وبهذا المعنى فإن سيناريو إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد ليس هو الطريق الوحيد لبناء الدولة. والأهم أنه ليس مؤسسا على الرؤية الأفضل للدولة التي يجب بناؤها لصالح الشعب الفلسطيني.

فهل هناك طريقة أو سيناريو بديل؟ نعم، بل وثمة طريقة تقوم على رؤية بديلة لطبيعة الدولة ووظائفها وطريقة بنائها، وقد لا تكون في حاجة حقيقية لإعلان من طرف واحد.

نعني بذلك بناء الدولة الفلسطينية بصورة فعلية على الأرض، ومن منطلق كونها عملية متضافرة مع بناء وتأطير المجتمع السياسي الفلسطيني. تبدأ هذه العملية من بلورة القيم الثقافية والسياسية لهذا المجتمع، وبالتالي صياغة تصوره النضالي عن رسالته الأخلاقية والاجتماعية. وتفترض هذه العملية إمكانية شكل التراضي العام بين القوى والتيارات الرئيسية في صفوف هذا المجتمع ليس فقط حول هذه القيم الإنسانية، بل وكذلك حول "إستراتيجية" للنضال من أجل الاستقلال ومن خلال الاستقلال.

فتحقيق الاستقلال الفلسطيني لا يعني هنا مجرد انتزاع دولة لها سلطانها القانوني المنفصل عن دولة الاحتلال، بل الأهم هو امتلاك القدرة على تحدي دولة الاحتلال من خلال قيم جوهرية مناقضة لهذه الدولة ولأساسها

فتحقيق الاستقلال الفلسطيني لا يعني هنا مجرد انتزاع دولة لها سلطانها القانوني المنفصل عن دولة الاحتلال، بل الأهم هو امتلاك القدرة على تحدي دولة الاحتلال من خلال قيم جوهرية مناقضة

الأيديولوجي، وبحيث ينشر هذا التحدي على كل أرض فلسطين وبين العرب واليهود فيها على حد سواء. والدولة التي ينتجها هذا التصور هي وكالة أو منصة أقوى لمتابعة هذا النضال ضد القيم الكبرى والأساسية للصهيونية. وهي وكالة يمكن بناؤها فعليا من خلال تفجير النضالات والابداعات الثقافية والاقتصادية والعملية والتكنولوجية والسياسية للشعب الفلسطيني.

سواءا أعلنت من طرف واحد أو لم تعلن، وسواءا جاءت تتويجا للمفاوضات الجارية مع إسرائيل أو فرضت فرضا على دول الاحتلال لفترة طالت أم قصرت، فإن الدولة الفلسطينية يتم بناؤها بالفعل. ولكنها لا تعني بالنسبة للشعب الفلسطيني تحررا حقيقيا في الداخل والخارج. فهذه الدولة ليست أكثر من هيئة تضم البوليس والعسكر وطبقة من المحترفين، كما أنها تأتي بفضل توافق المصالح المباشر وغير المباشر بين إسرائيل والبيروقراطية العسكرية الفلسطينية ذاتها. ويحدد هذا التوافق طبيعتها كسلطة تعسفية ترفض الخضوع حتى لقانون من صنعها هي بحكم تشغيلها كرجل بوليس لإسرائيل من ناحية كشركة ريعية كبيرة للمساهمين الكبار من العسكريين والمحترفين السياسيين، من ناحية ثانية.

وهناك بديل لهذه المدرسة في بناء الدولة. وهو بديل يقوم على بلورة رسالة واضحة ورؤية استراتيجية ثاقبة لدولة تتخلق على أرض الواقع ويستحيل قمعها أو تصفيتها بالقوة العسكرية الباطشة أو بالخنق الاقتصادي الآثم.

ولنبدأ بتعيين الرسالة التي تنهض بها تلك الدولة، ثم بتحديد طبيعتها وأركانها، ثم ندلف بعد ذلك إلى إستراتيجية تكوينها وفرضها على دولة أو سلطة الاحتلال والهيمنة.

فالدولة الفلسطينية التي نتصور إمكانية قيامها في الواقع ــ بإعلان أو بدون إعلان ــ هي هيئة سياسية مفوضة بإعادة تكوين ودمج المجتمع السياسي الفلسطيني وتفعيل إبداعاته في اتجاه خلق الصيغة الكيميائية الملائمة لضمان إحداث التواؤم بين ثقافات المنطقة والصالح والتطلعات المشروعة لشعوبها وعلى رأسها الشعب الفلسطيني ذاته.

وتنطوي تلك الرسالة على ثلاث عمليات تاريخية.

الأولى هي إعادة دمج أقسام المجتمع السياسي الفلسطيني: أي الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، والشعب الفلسطيني في الشتات العربي، والشعب الفلسطيني في الشتات على الصعيد العالمي.

إن دمج أي مجتمع سياسي يتم لا بفضل تواجده المادي معا على رقعة جغرافية وفي ظل سلطة عليا. إذ تلعب هذه الاعتبارات دورا مكملا. وإنما يتم هذا الدمج بفضل التوافق الارادي على طائفة من القيم الجوهرية، والقدرة على ترجمتها في الواقع من خلال الطاقة الاستيعابية المتنامية للدولة. ومن خلال تلك القيم الجوهرية وتفعيلها في مختلف المجالات، تصبح الدولة تابعة لشعب وليس

فالدولة الفلسطينية التي نتصور إمكانية قيامها في الواقع هي هيئة سياسية مفوضة بإعادة تكوين ودمج المجتمع السياسي الفلسطيني

العكس، كما تصبح الدولة تعبيرا سياسيا عن هذا الشعب وبؤرة النضال من أجل نيل حقوقه السياسية، بما في ذلك حقه في الاستقلال على هذا الجزء من التراب الوطني المحتل في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧.

وبينما تمثل النزعة الإنسانية والتقدمية في الحضارة العربية الإسلامية الرعاء الرئيسي للقيم الجوهرية للشعب الفلسطيني ــ في ظل هذا المفهوم للدولة ــ فإن الحقوق الأساسية للإنسان والمبادئ الديموقراطية والدستورية الحديثة ستشكل البناء الفوقي لتلك الدولة.

أما العملية الثانية فهي تفجير إبداعات الشعب الفلسطيني بتمكينه من المشاركة المباشرة وغير المباشرة في تسيير مؤسساته في مختلف المجالات، وصولا إلى الانتزاع الفعلي لاستقلاله في المجالين السياسي والاقتصادي. فرغم أن الوجه الأساسي للاستقلال يتجلى في المجال السياسي، إلا أن مجرد الاستقلال السياسي والقانوني لا يمكن الظفر به لمجرد وجود سلطة وإقليم واعتراف كما تشير النظرية القانونية. فالاستقلال يتطلب قبل كل شئ ثقافة الاعتماد على الذات وتفجير الإبداعات في البناء والتقدم العلمي والتكنولوجي، والاقتصادي، لصالح كل الشعب وكل فرد فيه. فثمة عشرات من الدول المستقلة اسما والخاضعة فعلا. وبالمقابل، فإن الحصول على الاستقلال الفعلي ممكن فيما لو تكونت وأينعت ثقافة الاستقلال التي هي في ذات اللحظة ثقافة المشاركة والإعمار.

ومن هذا المنظور، فإن الأحرى بأية سلطة وطنية ترنو إلى أن تكتسب طبيعة الدولة ألا تغفل أبدا عن ضرورة صنع وطن ثقافي ووطن اقتصادي جنبا إلى جنب مع النضال من أجل الحصول على وطن سياسي. وفي الحالة الفلسطينية قد يكون من الحكمة أن تركز السلطة الوطنية على تكوين وطن قومي فلسطيني اقتصادي وثقافي تتكون معه دولة فعلية، بدلا من دفع ثمن باهظ من أجل مجرد الحصول على اعتراف سلطة الاحتلال بدولة اسمية ستكون فعليا لا تابعة فحسب، بل وخاضعة، وربما عميلة أو ذليلة.

تعتقد هذه المدرسة أن الدفع نحو أقصى قدر ممكن من التطور الاقتصادي والإيناع الثقافي يترجم آليا إلى دولة حقيقية وإلى قدرة تفاوضية أعظم بكثير مما هو متاح الآن وفي ظل الشلل العربي الراهن.

أما العملية الثالثة فهي استنباط صيغة للتعايش بين الثقافات والمصالح المشروعة في المنطقة، بما يوفر قاعدة معقولة للسلام العادل، وهو السلام الذي يحتضن ويدعم المشروع الوطني الفلسطيني وينهي المأساة الممتدة للشعب الفلسطيني بكل أقسامه.

إننا نتحدث هنا عن دور خاص للفلسطينيين وللدولة الفلسطينية في النضال من أجل السلام العادل في ربوع المنطقة ككل. وقد يبدو هذا الدور متصادما مع الخبرات والتجربة الطويلة لشعب افترسته الصهيونية ودولتها، وهي خبرات

تأسست قبل كل شئ على النضال المسلح وحرب التحرير. ويتطلب حل هذا التناقض طائفة من الاعتبارات والايضاحات.

كيف يمكن أن نطلب من شعب عاش طوال محنته الممتدة على أمل شن حرب تحرير ناجحة أن يقود عملية استنباط كيمياء ملائمة لإحلال السلام في ربوع المنطقة كلها؟ يمكن ذلك عندما نعيد تمحيص ودراسة خبرة الدعوة والممارسة الفعلية لحرب التحرير طوال أكثر من سبعين عاما. إذ تبدو النتيجة النهائية لهذه الخبرة الطويلة سلبية على طول الخط تقريبا. ونعني بذلك حتمية استنتاج أن الصراع العسكري لم يكن ولم يعد هو المنهجية الوحيدة للتحرر، سواءا تبلور هذا التحرر في شعار دول فلسطينية مستقلة أو في شعار دولة ديموقراطية علمانية على كل تراب فلسطين تحت الانتداب.

غير أن البديل لا يعني التسليم. بل إنه يجب أن يكون نقيض التسليم، ولا يمكن هنا، بل ولا يمكن لشخص واحد أن يصوغ نظرية للتحرر السياسي للشعب الفلسطيني في وجه قوة عاتية ومهيمنة في النظام العالمي. إذ لا بد أن نعيد دراسة كافة جوانب الخبرة النضالية الفلسطينية، وأن ندرس بعمق التجربة المقارنة لأشكال النضال المتباينة لأقسام مختلفة من الشعب الفلسطيني. وتؤكد الانطباعات الأولية أنه قد بات من المحتم أن يحدث الشعب الفلسطيني قطيعة مع فكرة أو نظرية النضال المسلح، وأن يعتمد نظرية النضال السياسي، والتي تمثل الانتفاضة شكلا واحدا له.

وباختصار تمليه اعتبارات المساحة فإننا ندعو إلى صياغة نظرية جديدة للنضال الوطني الفلسطيني تتجنب بديلين ارتبطا بطائفتين من الكوارث: أي الكوارث التي نجمت عن حروب دفاعية فاشلة ضد قدرة هجومية إسرائيلية عاتية، والكوارث التي نجمت عن حل سياسي مشوه لم يستكمل أسسه الثقافية والاقتصادية وأفضى إلى خلق سلطة قمعية خاضعة هيكليا لنظام الاحتلال والإخضاع والهيمنة الإسرائيلية.

ونتصور أن تلك العملية التي تترجح رسالة السلام لدولة فلسطينية تتخلق على أرض الواقعة تشمل ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: هى تعايش صراعي محتدم بين الحركة الوطنية الفلسطينية من ناحية والمجتمع الإسرائيلي من ناحية ثانية. إن هذه المرحلة يجب أن تبلور أساليبا محددة للنضال المدني والسياسي المناهض للصهيونية. ولكن الوظيفة الجوهرية لهذه المرحلة هى بناء مجتمع سياسي ومدني فلسطيني قادر على إعادة بناء اقتصاده وثقافته الوطنية، وهو ما يعني في الجوهر توظيف المكتسبات الثانوية لاتفاق أوسلو كمنصة انطلاق.

أما المرحلة الثانية: فتفترض تحقق قوة دفع قوية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، وكذلك تحقق ازدهار ثقافي فلسطيني بما في ذلك دفع تطور مؤسسات التعليم والبحث العلمي والآداب والفنون. والواقع أن ذلك يتطلب قبل كل شئ قدرا معقولا من الاستقرار يتأسس على أرضية توافق

إننا ندعو إلى صياغة نظرية للنضال الوطني الفلسطيني تتجنب كلا من الكوارث التي نتجت عن الحروب الفاشلة أو الحل السياسي المشوه

وطني إرادي يتحقق معه نشر السلطة وتعميق وتوسيع أطر المشاركة ودور قيادي لمنتجي الثقافة والمعرفة والبحث العلمي والمعرفة الفنية، بما في ذلك مجتمع أعمال راق ومنضبط للحاجات والمصالح الاستراتيجية للشعب الفلسطيني. ويتوازى مع هذه العملية استكمال اوجه معينة للمفاوضات مع إسرائيل تركز على السلطة الاقتصادية والهياكل التوظيفية جنبا إلى جنب مع الاستقلال السياسي.

ومن الضروري في سياق إعادة البناء الاقتصادي والثقافي للمجتمع الفلسطيني أن يتم اشتباك إيجابي مع العناصر والشرائح الأكثر تقدمية والتي تقبل السلام العادل مع الشعب الفلسطيني من مواطني إسرائيل وصولا إلى أقصى درجات الاستقلال والتبلور للإرادة السياسية وللحكومة السياسية للشعب الفلسطيني.

وقد تشهد هذه المرحلة في حقيقة الأمر تطور هيكلية الدولة تحظى بكامل علامات ورموز الدولة تقريبا رغم استمرار حجب السيادة النهائية على كامل الأرض المحتلة في يونيو ١٩٦٧. والواقع أنه لو أدير التعايش الصراعي بأعظم قدر ممكن من الذكاء التاريخي والمهارة التكتيكية فإننا نتصور إمكانية إجبار إسرائيل على الاعتراف بالاستقلال السياسي لدولة فلسطينية دون حاجة لدفع ثمن باهظ، من النوع الذي تدفعه الآن قيادة السلطة الوطنية.

وثمة أخيرا مرحلة ثالثة: يصبح فيها الشعار الأساسي والممكن التطبيق هو تأسيس دولة ديمقراطية ثنائية القومية على كامل التراب الفلسطيني أي فلسطين بحدودها في ظل الانتداب. وتتحول الوطنية الفلسطينية هنا إلى النضال من أجل المساواة في الحقوق المدنية والسياسية: أي إلى حركة دستورية وثقافية وسياسية تقوض الصهيونية من الداخل مثلما قوضت حركة الحقوق المدنية الدولة العنصرية الأمريكية في عقد الستينات، دون حاجة إلى حرب مثلما كان يدعو زعيم شهير هو مالكوم إكس.

ويجب بادئ ذي بدء أن نتجنب أي قدر من سوء الفهم فيما يتصل بهذا التصور الاستراتيجي. إذ لا يقصد أبدا بهذا التصور أن يتم تطبيع العلاقات بين الشعب الفلسطيني وسكان دولة إسرائيل أو أيديولوجيتها أو هياكلها الدستورية السياسية. كل ما هو مطلوب في إطار المرحلتين الأولى والثانية لهذه الاستراتيجية هو نوع من التعايش الصراعي. ويشتمل هذا المصطلح على كمون عسكري، أي الامتناع الإرادي من جانب كافة أقسام المجتمع السياسي الفلسطيني عن شن أعمال عسكرية ضد إسرائيل، وذلك في مقابل التركيز على إعادة البناء الثقافي والاقتصادي. أما النضال السياسي السلمي فيجب أن يثمر وأن يتم تفعيله بأشكال منظمة لتحقيق أقصى عائد ممكن للنضال الضروري ضد الصهيونية كأيديولوجية سياسية.

ومن ناحية أخرى، فإنه لا يجب الخلط مطلقا بين صياغة دور رسالي للشعب الفلسطيني ينهض على فكرة السلام العادل من ناحية والقيام بدور الجسر أو الوساطة بين العرب وإسرائيل، من ناحية ثانية.

ونؤكد بكل حزم وحسم على أهمية مكافحة هذه الفكرة وما ينشأ عنها من تصورات واطروحات. فلن تكون هناك وساطة بين إسرائيل والعرب في الظروف الراهنة إلا بمعنى وحيد وهو نشر الاستسلام والقيام بدور وكيل لنظام

لن تكون هناك وساطة بين إسرائيل والعرب في الظروف الراهنة إلا بمعنى وحيد وهو نشر الاستسلام والقيام بدور وكيل لنظام الهيمنة الإسرائيلية

الهيمنة الإسرائيلية، ولا نتصور وجود مجرد تعاون بين العرب وإسرائيل بأيديولوجيتها وتكوينها الهيكلي الراهن.

ويجب صياغة الأمر على العكس والنقيض تماما. إذ يصبح من الضروري لنجاح هذا التصور الاستراتيجي أن يمكن الفلسطينيين من الاعتراف والنهل من الإنجازات الثقافية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية العربية بهدف جعل المجتمع السياسي الفلسطيني خندقا أكثر تحصينا في سياج الطوق العربي حول إسرائيل، حتى يتم تغييرها من الداخل بمناهج النضال السلمي.

ويستطيع المجتمع السياسي الفلسطيني أن يصوغ رسالته حول السلام العادل والتعايش الممكن بين الكيانات السياسية في المنطقة دون أن يفرط أبدا لا في حقوقه التاريخية ولا في حقوق الشعوب العربية. ذلك أنه لا يجب أبدا الاستهانة بمعنى العدل ومدلوله، مهما بدا الامر مثاليا ومتناقضا مع الأنماط السياسية الإقليمية والدولية الراهنة.

هل نحتاج إلى بيان وإلى أدلة على أن هذه الاستراتيجية وهذه الرؤية لبناء الدولة الفلسطينية ممكنة وعملية مثلما هي مثالية وأخلاقية؟ نعم بكل تأكيد. والحقيقة أن هذه الأدلة لا توجد في الروايات الرومانسية. بل في صميم عالم السياسة.

فإذا ما كان هناك درس جوهري للسياسات المقارنة في القرن العشرين فهو أن الثورة الزاحفة اختيار أفضل من الثورة العاصفة، وأن النضال السلمي الذي لا يلين ولا يتنازل ليس فقط أمرا ممكنا بل هو أيضا أسلوب أفضل من النضال العسكري. ونستطيع أيضا أن نؤكد على أن إهدار الموارد المادية والروحية والمعنوية عامة في شن حرب مستحيلة لم يكن البديل الأكثر فعالية إذا ما كان البناء الاقتصادي والازدهار الثقافي السريع أمرا ممكنا. المهم في كل الأحوال هو استمرار الإصرار على نيل الحقوق، وعدم التسليم للاختيارات الاستسلامية أو الاختيارات الانتحارية.

يستطيع الشعب الفلسطيني أن يعاهد نفسه على تبني هذه الرسالة بمجموع عناصرها وبكامل فحواها. وفي سياق صياغة تلك الرسالة على ضوء الممارسة، يستطيع المجتمع السياسي الفلسطيني أن يصدر لنفسه قانونا يسمى قانون "الأمانة والرسالة". فيتعهد كل شخص وتلتزم كل قوة سياسية وفكرية في فلسطين بأن تفعل كل ما بوسعها لنيل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني في كل المستويات، وع طريق تشجيع الصناعة والجامعة والثقافة والمعرفة والإبداع الفلسطيني في كل مجال مقابل فك الارتباط مع كل ما يقابله على جانب نظام الهيمنة الإسرائيلي. إن لكل شخص الحق في المشاركة وفي اقتسام سلطة صنع القرار في هذا المجتمع، في مقابل احترام قرار جماعي بالتنازل الوعي -ولو المؤقت- عن ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، حتى يتم استكمال أسس دولة مستقلة في الواقع العملي، وحتى تنضج الظروف الإقليمية والدولية لصالح الشعب الفلسطيني.

رئيس التحرير